مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

البحث عن بديل من اليونيفيل في الجنوب أبوزيد: أي قوّة تحتاج تفويض مجلس الأمن

مع تجديد مجلس الامن مهام قوات حفظ السلام (اليونيفيل) في جنوب لبنان لمدة سنة اخيرة، بدأ البحث في البدائل التي يمكن ان تحل مكانها وسط طروحات واقتراحات مختلفة، منها تشكيل قوة دولية متعددة الجنسية ذات مهام محدودة كقوات فصل او مراقبة، ومنها تشكيل قوة دولية تترأسها اميركا وتكون محددة المهام ايضا، او قوة اوروبية فقط

استباقا للفراغ الامني، طرح العديد من الافكار اللبنانية والدولية. وافادت معلومات اوروبية عن عزم الاتحاد الاوروبي ارسال بعثة امنية غير تنفيذية الى بيروت، وفق وثيقة داخلية صادرة عن جهاز العمل الخارجي الاوروبي تقول: "في اطار دعم القدرات الامنية اللبنانية وتعزيز الاستقرار، من دون اي تغيير في طبيعة المهام الدولية القائمة، هدفها تقديم المشورة والتدريب لكل من الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي، مع تركيز خاص على حفظ الامن وضبط الحدود مع سوريا، من دون الانخراط في اي مهام قتالية، او حصر سلاح، او مراقبة لوقف اطلاق النار مع اسرائيل".

"الامن العام" التقت الباحث في الشؤون العسكرية والاستراتيجية العميد الركن المتقاعد شربل ابوزيد.

■ بعد قرار مجلس الامن انهاء مهام قوات اليونيفيل بدأ البحث عن بديل منها في جنوب لبنان، ما المعلومات المتوافرة عن الاتصالات حول هذا الموضوع والى اين وصلت؟

□ يعود انشاء قوات الامم المتحدة الموقتة في لبنان "اليونيفيل" الى القرار 425 /1978، اثر "عملية الليطاني" واجتياح اسرائيل للجنوب. منذ ذلك الوقت، تعددت القرارات المتعلقة باليونيفيل ان من حيث التجديد لها او تحديد مهامها، مرورا بالقرار 1701/ 2006، وصولا الى القرار 2790 المتعلق بانهاء مهامها. كان الرئيس عون قد ابلغ قائد قوات اليونيفيل وفرنسا قبل صدور القرار 2790، ان لبنان متمسك ببقاء اليونيفيل جنوبا، المدة التي يتطلبها تنفيذ القرار 1701 لمساعدة الجيش في المحافظة على الامن والاستقرار، وان أي تحديد زمني لبقاء اليونيفيل هو مغاير للحاجة الفعلية اليها، لكن في النهاية اتخذ القرار 2790 بإنهاء مهامها نهاية 2026. وقد زار لبنان وفد من "معهد طوني بلير للتغيير العالمي" برئاسة الجنرال نيك كارتر، وبحث مع المسؤولين السياسيين والامنيين نقاطا عدة، ابرزها وضع جنوب لبنان بعد انتهاء مهمة اليونيفيل وخيارات استبدالها بقوات متعددة الجنسية، وما سيكون عليه اليوم التالي لأي اتفاق محتمل بين لبنان واسرائيل، والمساعدات اللازمة للجيش والدور المناط به لاتمام مهامه جنوبا وبقاعا وفي كل لبنان. منذ ذلك الحين، كثرت التكهنات حول ماهية القوة البديلة لليونيفيل من حيث التأليف والقيادة والسيطرة والمهام. المؤكد ان الولايات المتحدة تريد تشكيل قوة جديدة خارج الإطار الاممي تكون تحت سيطرتها تؤمن الأمن على الحدود بين لبنان واسرائيل وتخدم مصالحها واسرائيل، خاصة بعد الاقتراح الاميركي على لسان السيناتور ليندسي غراهام، القاضي باقامة "منطقة اقتصادية" بعمق 8 كلم داخل جنوب لبنان على امتداد 27 بلدة حدودية جنوبية، حيث تنشئ اسرائيل في مقابلها ابراج مراقبة وتكون الادارة الامنية اميركية بامتياز، مع وجود نحو 2000 جندي للحفاظ على الامن بالتنسيق مع الاجهزة الامنية اللبنانية والاسرائيلية. في المقابل، يرفض لبنان الرسمي والشعبي هذا المقترح ويصر على وجود قوة اممية في اشراف مجلس الامن وعودة المواطنين الى قراهم، وهو ما عبر عنه الرئيس عون امام وكيل الامين العام للأمم المتحدة لإدارة عمليات السلام جان بيار لاكروا، ان لبنان يرحب بقرار الدول التي ترغب في بقاء قواتها في الجنوب بعد انسحاب اليونيفيل نهاية 2027، وذلك بعد الاتفاق على "الصيغة" التي ستعمل هذه القوة من خلالها، لمساعدة الجيش اللبناني في بسط سلطة الدولة حتى الحدود الجنوبية المعترف بها دوليا، وتطبيق القرار 1701.

■ ما هي طبيعة القوة التي يمكن ان تقوم مقام اليونيفيل في ضبط الحدود؟

□ لغاية الان لم تحدد طبيعة القوة البديلة لليونيفيل ولا مهامها، لكن اعتبارا من 27 تشرين الثاني 2024 هناك اتفاق وقف إطلاق نار بين لبنان واسرائيل مع لجنة الميكانيزم المناط بها مراقبة وقف اطلاق النار واجراء مفاوضات عسكرية وسياسية واقتصادية بين طرفي النزاع، علما ان هذه المهمة لن تناط بالتأكيد بالقوة الجديدة. في العودة الى ما يختزن الجنوب اللبناني من غاز ونفط ومياه واهمية جيوستراتيجية على كل الصعد، خاصة المنطقة الاقتصادية المقترحة اميركيا اذا ما تحققت، واستنادا الى الرغبة والضغط الاميركي بأن تكون القوة اميركية، والرغبة اللبنانية بأن تكون متعددة الجنسية، فانه من المتوقع الوصول الى حل وسط بأن تكون قوة متعددة الجنسية اقل عددا من اليونيفيل، معظمها من القوات الاميركية مع تطعيمها ببعض القوى الاوروبية من الدول الراغبة في الانضمام بعد الموافقة الاميركية عليها. اما مهامها فبحسب الرئيس عون، فهي مساعدة الجيش اللبناني على بسط سلطة الدولة، وتطبيق القرار 1701، وتعزيز الاستقرار على جانبي الحدود ومنع تجدد الصراع. فيما تحدد اجراءات العمل المشترك لاحقا وفقا للمهام والظروف.

الباحث في الشؤون العسكرية والاستراتيجية العميد الركن المتقاعد شربل ابوزيد.

■ ما مدى استعداد الدول الصديقة لا سيما في اوروبا وقدرتها على المشاركة في هذه القوة، ومَن هي الدول الاخرى التي يمكن ان تشارك؟

□ لقد اعربت الدول الاساس في تكوين اليونيفيل عن استعدادها للمشاركة في اي قوة بديلة في الجنوب. فايطاليا المطلعة بقيادة اليونيفيل منذ زمن بعيد وقيادة القطاع الغربي، واسبانيا المسؤولة عن قيادة القطاع الشرقي، وفرنسا المسؤولة عن قيادة قوات احتياط القائد والمانيا المسؤولة عن الامن البحري، اعربت عن استعدادها للمشاركة وهي قادرة عسكريا وسياسيا على الاطلاع بالدور المطلوب. تضاف اليها بريطانيا التي اعربت عن جاهزيتها لانشاء ابراج مراقبة للجيش جنوبا، على غرار ما انشأته في السلسلتين الشرقية والشمالية بين لبنان وسوريا. الجدير ذكره، انه بعد الاستفراد الاميركي بالقرار السياسي والعسكري في أكثر من منطقة في العالم، وما نجم عنه من تباعد

> **لبنان يصر على وجود قوة اممية في اشراف مجلس الامن**

اميركي - اوروبي خاصة في الملف الاوكراني، كذلك في ملفي فنزويلا وغرينلاند، ترى الدول الاوروبية ضرورة المشاركة في اي قوة متعددة الجنسية او اممية في لبنان او اي منطقة في العالم، وتحت اي شكل، لتبقى منخرطة في الشأن الدولي لما لها من وزن اقليمي ودولي، خاصة في منطقة البحر المتوسط حديقتها الخلفية ومنطقة نفوذها بامتياز.

■ كيف سيكون الوضع القانوني للقوة الجديدة، تحت قرار منظمة الامم المتحدة او الاتحاد الأوروبي، او قوة خاصة متعددة الجنسية مستقلة بالتوافق مع الحكومة اللبنانية، ومن يحدد اطار عملها؟

□ لم يحدد بعد الوضع القانوني لهذه القوة، لكن المؤشرات تدل على رفض أميركي - اسرائيلي لكل قوة لها علاقة بالأمم المتحدة. فالولايات المتحدة واسرائيل دفعتا خلال مناقشات مجلس الامن في آب 2025 الى انهاء مهمة اليونيفيل بسبب الخلافات المستمرة بينها وبين اسرائيل، التي تحد من حرية الحركة الاسرائيلية داخل لبنان، مما يكشفها امام الرأي العام العالمي الذي بدأ يتخذ موقفا متشددا حيال اسرائيل وتدخلاتها ليس فقط في لبنان وانما في المنطقة والعالم ككل، حيث اصابع الاتهام غالبا ما تؤشر الى ضلوع اسرائيلي في الاحداث الدائرة اينما كان. تجدر الاشارة الى ان الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش كان قد عبر عن دعمه للبنان وتشديده على ان اي قوة متعددة الجنسيات المزمع تشكيلها بديل اليونيفيل ستحتاج الى تفويض من مجلس الامن، وعليها العمل بالتنسيق مع الجيش اللبناني لتعزيز سيادة الدولة، وليس كقوة احتلال، مع التركيز على تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة. يبدو ان الولايات المتحدة ستحدد بمفاوضات الميكانيزم الموسع الذي تقوده، شكل القوة البديلة لليونيفيل وتأليفها وارتباطاتها ووضعها القانوني ومهامها وإطار عملها بالتوافق مع طرفي النزاع، على ان تخطر مجلس الامن بماهية هذه القوة ومهامها من دون اخذ التفويض منه لعدم رغبتها في الرجوع اليه، فالقوة المتعددة الجنسيات لن تتبع للأمم المتحدة بل لقيادة دولية بتوافق الدول الاعضاء فيها. لذا يتوجب على المفاوض اللبناني التمسك بالتقيد الصارم بتنفيذ القرار 1701 بكل مندرجاته كمنطلق لعمل هذه القوة.

■ ما تقديرك للموقف اللبناني الرسمي والسياسي لا سيما موقف حزب الله وحلفائه من تشكيل هذه القوة خصوصا اذا ضمت دولا حليفة لأميركا واسرائيل؟

□ هناك مفاوضات موسعة جارية اليوم عبر الميكانيزم بموافقة الدولة اللبنانية. الدول المقترح افتراضيا ضمها الى القوة المتعددة ◄

◄ الجنسيات ممثلة كلها بالمبدأ في اليونيفيل باستثناء بريطانيا. وحده مسار المفاوضات سيحدد مواقف جميع الاطراف اللبنانية من هذه القوة خاصة حزب الله وحلفائه. المهم بالنسبة الى الدولة اللبنانية التزام اسرائيل وقف الاعمال العدائية، بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، والعودة الآمنة للنازحين الى قراهم تحت سلطة الشرعية الوطنية والدولية، فتتبدد مخاوف الجميع بمن فيهم حزب الله وسواه من المواطنين القاطنين في جنوب الليطاني وشماله.

■ كيف تتصور مصير منطقة الحدود الجنوبية مع هذا التطور بوجود قوات اخرى غير اليونيفيل وبخاصة بالنسبة للمساعدات التي كانت تقدمها للمجتمعات المحلية؟

□ بالنسبة الى القوة الجديدة لا يمكن التكهن بنوعية العلاقة التي يمكن ان تنشأ بينها وبين المواطنين خاصة ان معظم عديد هذه القوى سيتألف من قوات اميركية كما هو متوقع، مع تحفظ بعض السكان عليها. من هنا السؤال هل سيتقبلها الناس بعد الدمار الهائل في قرى الحافة الامامية والخسائر الفادحة بالأرواح؟ ام ستفرض عليهم بالقوة؟ وما هو السيناريو المتوقع

اتوقع الوصول الى حل وسط بأن تكون قوة متعددة الجنسية اقل عددا من اليونيفيل

لهذه المنطقة: هل ستعلن منطقة اقتصادية مع تعويض سكانها ماليا رغم رفض الاهالي المطلق لذلك، ام سيعود السكان الى قراهم واراضيهم؟ هل ستبقى الامور على حالها جنوبا ام سنشهد جولة قتال جديدة تغير الواقع جذريا على الارض؟ اسئلة ستجاوب عنها مجريات الامور في حينه، مع التشديد على انها تؤخذ جميعها في الاعتبار في مفاوضات الميكانيزم الجارية.

■ هل يمكن ان تشمل مهام القوة الجديدة مناطق الحدود الشرقية والشمالية مع سوريا؟

□ ينصب التركيز اليوم جنوبا على استبدال اليونيفيل وتسريع وتيرة حصر السلاح بيد الدولة، وبسط سلطة الدولة بالتوافق بين كل الاطراف، الامر الذي تعطيه الولايات المتحدة اهمية قصوى. من الناحية الشرقية - الشمالية للبنان، وخاصة بعد سقوط الاسد وتغيير النظام، يتولى الجيش اللبناني عبر الالوية والافواج الحدودية وابراج المراقبة المتطورة التي انشأتها بريطانيا، مهام فرض الامن ومنع التهريب على انواعه وضرب عصاباته وتفكيك مصانع المخدرات وغيرها من الامور الامنية التي كانت لفترة من الوقت من المحرمات. على الجهة السورية المقابلة تقوم القوى الامنية السورية بالمثل، وهناك تنسيق بين الطرفين عبر مكتب التعاون والتنسيق العسكري في الجيش مهمته منع الاحتكاك وتذليل الصعاب ومعالجة الاشكالات بإشراف سلطات البلدين. تضاف اليها لجان مشتركة متعددة تهتم بالمسائل الحيوية والحساسة العالقة بين البلدين، كالنازحين والموقوفين والمخفيين، ترسيم الحدود والامن الحدودي وسواها، مما سيسمح بتقليل التوترات بين البلدين رغم التباين الحاصل في بعض المواضيع. اما المعابر اللبنانية - السورية، فهناك 6 معابر شرعية واكثر من 17 معبرا غير شرعي. من الصعوبة بمكان ضبط الحدود بالمطلق بين الدول فكيف الحال في لبنان؟ علما ان الامن العام اللبناني يقوم بواجباته بمهنية واحتراف قل نظيره بشهادة البلدين المعنيين. سبقت انهيار نظام الاسد دعوات لنشر قوى دولية على طول الحدود الشرقية والشمالية اللبنانية - السورية حيث تنشط المعابر غير الشرعية. اليوم، وفي ظل المتغيرات، تبددت هذه الدعوة بسبب التعاون والتنسيق واتخاذ القرار الصارم بوقف كل الاعمال غير الشرعية وضبط الحدود. وبما ان الموضوع غير مطروح حاليا، لا اعتقد ان تشمل مهام القوة الجديدة ضبط الحدود اللبنانية - السورية، لان المساهمة الدولية المرتقبة لتسليح الجيش والقوى الامنية اللبنانية وزيادة عديدها وتوسيع صلاحياتها كفيل بقيامها بواجباتها بتثبيت الامن على الحدود الشرقية والشمالية.

كل رحلة هي تجربة فريدة، لكن التحضير لها قد يكون معقداً.
عروضاتنا الخاصة بعناصر الأمن العام ستوفر عليكم أعباء التخصيص للرحلة،
من حجوزات السفر والاقامة الى التأشيرات والخدمات الخاصة

SAMANA
LUXURY TRAVEL & HOSPITALITY